

اللجنة الاستثنائية الجمركية بالرياض

قرار رقم 424-عام 2023 CR

الصادر في الاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المقيد برقم (PC-2022-161317) في
الدعوى رقم (PC- 2022-121073) المقامة من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ضد / المتهم، سجل تجاري
رقم (...).

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

في يوم الثلاثاء الموافق 1444/08/22هـ، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستثنائية بالرياض بحضور كل من:

الدكتور/ ...
الدكتور/ ...
الأستاذ/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (CTR-
2022-736)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، والقاضي بما يأتي:

- 1- عدم إدانة / مؤسسة ... سجل تجاري رقم (...) حضورياً بالتهريب الجمركي.
- 2- إلزامها بغرامة مخالفة إجراءات جمركية بمبلغ وقدره (5,000) خمسة الاف ريال طبقاً للمادة 1/30
من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد.

وقد تضمن استئناف هيئة الزكاة والضريبة والجمارك طلب الطعن على القرار محل النظر لكون الإرسالية
من البضائع الممنوعة استناداً للمادة (2) من نظام مكافحة الغش التجاري ولائحته التنفيذية، واستناداً
لنص المادة (33) من نظام العلامات التجارية، ووفقاً لنص المادة (24) من نظام الجمارك الموحد، وحيث
أن البضاعة مخالفة لنظام مكافحة الغش التجاري ونظام العلامات التجارية مما يعني أنها تعامل معاملة
البضائع الممنوعة، وحيث أن محاولة إدخال بضائع ممنوعة يعد تهريباً جمركياً وفقاً لنص المادة (142) من
نظام الجمارك الموحد، واستناداً إلى المادة (145) من نظام الجمارك الموحد، واختتمت اللائحة بالطلب
بإدانة مؤسسة ... بالتهريب الجمركي والإلزامه بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة الإرسالية وغرامة
جمركية كبدل صادرة.

وبدراسة اللجنة الجمركية الاستثنائية للقرار محل الاستئناف، في جلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء بتاريخ
1444/08/15هـ، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، وحيث انتهى
القرار الابتدائي محل الاستئناف إلى تقريره عدم إدانة / مؤسسة ... حضورياً بالتهريب الجمركي والإلزامه
بغرامة جمركية بمبلغ وقدره خمسة الاف ريال لكون المخالفة تتمثل في البيانات التجارية وتحتوي على
علامة تجارية مسجلة وفقاً لما ورد في كتاب وزارة التجارة ولم يتضمن الكتاب بأن البضاعة مقلدة وإنما
مخالفة لنظامي البيانات والعلامات التجارية لوجود علامة تجارية مسجلة ولما استقرت عليه قرارات اللجنة

الابتدائية في مثل هذه الحالات على اعتبار مثل هذه المخالفات مخالفات جمركية تدخل في حكم المادة (141) من نظام الجمارك الموحد، وحيث إنه بتأمل اللجنة الاستئنافية لما كان عليه حال طلب الاستئناف المقدم تبين لها عدم استيفائه للبيانات الواجب ايرادها عند تقديم طلب الاستئناف الواردة ضمن الفقرة (1) من المادة (188) من نظام المرافعات الشرعية التي تنص على "يحصل الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق، بمذكرة تودع لدى إدارة المحكمة التي أصدرت الحكم، مشتملة على بيان الحكم المعارض عليه، ورقمة، وتاريخه، والأسباب التي بني عليها الاعتراض، وطلبات المعارض، وتوقيعه، وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض". وما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (188) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية من أن للمعارض أن يضمن مذكرة الاعتراض بياناته وبيانات الخصوم وفق المادة (41) من نظام المرافعات، وأن عليه أن يوقع على كل ورقة من ورقاتها، وحيث جاءت المادة (76) من نظام المرافعات في الفقرة (1) منها على أن (الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو لسبب نوع الدعوى أو قيمتها أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الاهلية أو المصلحة أو لاي سبب اخر وكذا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها)، وحيث إنه باطلاع اللجنة الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمه من الهيئة تبين لها خلوها من اسم و صفة من قدمها وتوقيعه، وحيث إن خلو الاستئناف من اسم و صفة وتوقيع من قدمه يتعذر معه التحقق من أنه صادر ممن له حق طلب الاستئناف مما تنتهي، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية الى تقرير ما يأتي:

المنطوق

عدم قبول الاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

أعضاء اللجنة

الأستاذ/...

الدكتور/...

رئيس اللجنة

الدكتور/...